الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.7/30

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
5 September 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني

بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

الدورة العاشرة

جنيف، 17-19 تموز/يوليه 2023

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة عن دورته العاشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 17 إلى 19 تموز/يوليه 2023

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – موجز الرئيس 3

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 3

باء – التنسيق والرقمنة كوسيلة لتيسير التجارة المتسارع والذكي مناخياً 4

ثانياً – المسائل التنظيمية 15

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 15

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 15

جيم – اعتماد تقرير الاجتماع 15

المرفق

الحضور 16

مقدمة

عُقدت الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 17 إلى 19 تموز/يوليه 2023، بمشاركة حضورية ومشاركة عن بعد.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- أشارت الأمينة العامة للأونكتاد في ملاحظاتها الافتتاحية إلى ثلاثة مجالات عمل ذات صلة بمعالجة أوجه التعطيل في تيسير التجارة. أولاً، يمكن أن تساعد عدة صكوك قانونية دولية البلدان في تيسير التجارة عبر الحدود، ولا سيما اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، إلى جانب تحسين القدرة التنافسية للبلدان، وزيادة تحصيل الإيرادات، وتعزيز الإدارة، وتنظيم القطاع غير الرسمي. ويبلغ معدل التنفيذ الحالي للاتفاق حوالي 77 في المائة، ومع ذلك توجد فجوات كبيرة بين مجموعات البلدان؛ وقد نفذ 44 في المائة من أقل البلدان نمواً الاتفاق تنفيذاً كاملاً حتى الآن. وينص الاتفاق على آليات تنسيق هامة مثل إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة والتعاون بين الوكالات الحدودية، وهي آليات هامة لضمان تنسيق وتبسيط عمليات تخليص البضائع ومرورها العابر، والاضطلاع بضوابط وطنية للامتثال للسلامة والأمن. ثانياً، سلطت الأمينة العامة الضوء على دور الأتمتة والرقمنة في تعزيز تيسير التجارة، لأنهما يساعدان على وجود الشفافية وتوافر المعلومات والوصول إليها، مما يعزز القدرة على التنبؤ ويساعد التجار على التنقل في التجارة عبر الحدود، مثلاً من خلال نظام إدارة الجمارك في النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا). ثالثاً، شددت الأمينة العامة على العلاقة بين تيسير التجارة والتصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ، والحاجة إلى حلول ذكية مناخياً للحد من الانبعاثات على الحدود. وذكرت أن بربادوس والأونكتاد سيتشاركان في استضافة منتدى سلاسل الإمداد العالمية في بريدجتاون في أيار/مايو 2024.

2- وسلط الرئيس الضوء على الصلة بين النمو الاقتصادي وسهولة تيسير التجارة والتدابير الحدودية. وقال إن بعض تدابير اتفاق تيسير التجارة أسهل في التنفيذ والبعض الآخر ينطوي على تحديات ويتطلب مزيداً من الوقت وبناء القدرات والمساعدة التقنية والتمويل المناسب. وإن التنفيذ يتطلب إرادة سياسية وعمليات مناسبة على الصعيد المحلي تركز على التنفيذ ورصد التحسينات.

3- وذكر رئيس فرع لوجستيات التجارة في ملاحظاته الافتتاحية أن الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة تظهر أن نتائج إيجابية تحققت في تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، على الرغم من الجائحة وبسبب نوايا "تأمين التقدم المحرز أثناء الإغلاق". غير أن العديد من الاقتصادات الضعيفة، مثل البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، تأخرت في التنفيذ وتحتاج إلى دعم. وثمة حاجة إلى حلول تعاونية على جميع المستويات، وكذلك إلى الرؤية والشفافية وتبادل البيانات، لأن الحلول المؤسسية والتكنولوجية يجب أن تتضافر. وأخيراً، سلط الرئيس الضوء على التحديات الجديدة المرتبطة بالنهج المراعية للمناخ المتبعة في التخفيف من آثار التجارة العالمية على البيئة والحد منها.

باء- التنسيق والرقمنة كوسيلة لتيسير التجارة المتسارع والذكي مناخياً

(البند 3 من جدول الأعمال)

4- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ست حلقات نقاش.

1- اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة: الحالة والتنفيذ

5- كان من بين المشاركين في حلقة النقاش الأولى: أمين لجنة تيسير التجارة، بمنظمة التجارة العالمية؛ ورئيس مشروع تيسير التجارة، بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ورئيس لجنة التجارة العالمية والاستثمار، بغرفة التجارة الدولية.

6- وعرضت المشاركة الأولى بالتفصيل الحالة الراهنة لاتفاق تيسير التجارة من حيث التزامات التنفيذ. وقالت إن من المقرر، في الوقت الحالي، أن ينفذ 53 عضواً 260 تدبيراً في الفترة 2023-2024. وإن التدابير الرقمية مثل النوافذ الإلكترونية الوحيدة توجد من بين التدابير الخمسة الرائدة المقرر تنفيذها بحلول عام 2024. وتندرج أقل التدابير تنفيذاً في إطار الفئة جيم، وثمة ثغرات كبيرة في التنفيذ حسب المنطقة. وينص الاتفاق على المرونة في التنفيذ وفقاً لمستوى التنمية وإمكانية تمديد مواعيد التنفيذ حيث طلب 27 عضواً حتى الآن تمديداً، ويعزى بعض هذه الطلبات إلى أن البلدان لا تملك القدرة على التنفيذ. وفيما يتعلق بتحويل الفئات بموجب المادة 19 من الاتفاق، انتقل 22 عضواً من الفئة باء إلى الفئة جيم وتحول عدد أكبر بكثير من الفئة جيم إلى الفئة باء. ولاحظ المشاركون أن هناك إجراء تذكير تلقائي جديد لتنفيذ التدابير. وذكرت أن 33 في المائة من الأعضاء أخطروا بترتيبات التنفيذ مع الجهات المانحة والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الأونكتاد. واختتمت المشاركة كلمتها قائلة إن على الشركاء الإنمائيين أن يقدموا الدعم الإنمائي، ولا سيما في تنفيذ النوافذ الوحيدة، التي تشكل تدبيراً حيوياً لتيسير التجارة، وإنه كلما زادت مشاركة اللجان الوطنية لتيسير التجارة، كلما زادت فرص تلقي طلبات التمديد في الوقت المناسب، مع ارتفاع مستويات الوعي بين أعضاء اللجان، وكذلك القدرة على الاستفادة من تنفيذ الاتفاق.

7- وسلط المشارك الثاني الضوء على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تيسير التجارة. وقال إن الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة يمكن أن يكون بمثابة مخطط أولي للمساعدة على زيادة الكفاءة بين الشركات. وإن مؤسسات الأعمال التجارية والرابطات المهنية يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في هذا الصدد، وإن منظمات مثل التحالف العالمي لتيسير التجارة تدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تنفيذ تدابير تيسير التجارة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن أن تساعد الرقمنة والتوحيد القياسي مؤسسات الأعمال التجارية من خلال إنشاء لوائح تنظيمية فعالة تتضمن قواعد واضحة والسماح لها بمواكبة التقنيات والابتكارات. وقد استعيض عن بعض الإجراءات البيروقراطية بعمليات رقمية، ولا سيما في التجارة الإلكترونية. وشدد المشارك على أن تيسير التجارة مرتبط بالقدرة التنافسية التجارية، وأن على القطاع الخاص أن يعطي الأولوية للرقمنة في الأسواق العالمية مع توفير بيانات دقيقة للقطاع العام، من أجل تحسين المعلومات المقدمة لصياغة السياسات. واختتم كلمته بتسليط الضوء على الحاجة إلى الإبداع المشترك والثقة بين القطاعين العام والخاص.

8- وشددت المشاركة الثالثة على ست استنتاجات ونتائج رئيسية لتحليل أُجري لمؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتيسير التجارة. أولاً، ساهمت إصلاحات تيسير التجارة في حوالي 4,5 إلى 5 في المائة من الانخفاض في تكاليف التجارة في المتوسط، ولا يزال ثمة مزيد من الفوائد التي يمكن جنيها من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق تيسير التجارة، في حين يمكن أن يزيد التنفيذ المستمر لإصلاحات تيسير التجارة من خفض تكاليف التجارة. ثانياً، ازداد أثر هذه الإصلاحات على التدفقات التجارية بمرور الوقت منذ إبرام الاتفاق. ثالثاً، ظل الحد من آثار عمليات تيسير التجارة على تكاليف

التجارة يُترجَم إلى تدفقات تجارية كبيرة، مما أدى إلى زيادة الآثار عبر القطاعات بنسبة تصل إلى 16 في المائة. رابعاً، من المهم أتمتة العمليات الحدودية وتبسيطها. خامساً، إن تحسين الممارسات التشغيلية مهم للشفافية والقدرة على التنبؤ. سادساً، إن عمليات تيسير التجارة لا تعزز السياسات القائمة فحسب، بل تحفز أيضاً على وضع سياسات جديدة. واختتمت المشاركة كلمتها بالإشارة إلى الآثار المترتبة على السياسات ودور إصلاحات تيسير التجارة التي يمكن أن تعزز قدرة التجارة وسلسلة الإمداد على الصمود. وشددت على أهمية الأتمتة والتبسيط، اللذين ينبغي أن يركزا على تحسين الممارسات التشغيلية؛ والاستثمار في تدابير الشفافية والقدرة على التنبؤ، التي لا تزال تشكل أولوية؛ والحاجة إلى تقليص فجوات الأداء الوطنية من خلال زيادة التعاون بين الوكالات الحدودية.

9- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد ممثل لأمانة الأونكتاد على أهمية المادة 10-1 من اتفاق تيسير التجارة، فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات التجارية والحاجة إلى مواصلة استعراض وتكييف إجراءات وعمليات تيسير التجارة، وهو جهد هام ومستمر. وأشار أحد الخبراء إلى عمل رابطة شركات البريد السريع العالمية في جمع البيانات عن تيسير التجارة من 121 بلداً، وإلى أداة قادمة لتُقيَّم بها الثغرات في تنفيذ الاتفاق وتحديد الأولويات. وذكر أحد المندوبين أن مشاركة القطاع الخاص في اللجنة الوطنية لتيسير التجارة في كولومبيا أدت إلى آثار على كفاءة اللجنة فيما يتعلق بتيسير التجارة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وأثنى على التعاون التقني للأونكتاد في هذا الصدد. وأشار أحد الخبراء إلى أن اللجان الوطنية لتيسير التجارة تعتمد على التعاون الفعال بين الوكالات الحدودية ومشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الاتفاقات التجارية الإقليمية مثل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتناول مندوب آخر الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بزيادة الرقمنة في تيسير التجارة. وسلط ممثل لأمانة الأونكتاد الضوء على التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتوافر البيانات على الإنترنت من أكثر من 140 بلداً، بما في ذلك البيانات المتعلقة باللجان الوطنية لتيسير التجارة، والممارسات الجيدة في هذا الصدد.

2- تنفيذ تيسير التجارة في الاقتصادات الضعيفة

10- لدى عرض هذه المسألة، سلط ممثل لأمانة الأونكتاد الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، مشيراً إلى أن الاقتصادات الضعيفة تحتاج إلى مساعدة تقنية إضافية وإلى بناء القدرات من أجل الاستفادة الكاملة من مزايا التنفيذ. وشجع مجتمع المانحين الدوليين والشركاء الإنمائيين على تقديم الدعم، والتعجيل بتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك فيما يتعلق بما يلي: التصديق على الاتفاق؛ وتعزيز التنسيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛ وضمان إتاحة المساعدة الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما في الاقتصادات الضعيفة. وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش الثانية: نائب الممثل الدائم في البعثة الدائمة لمنغوليا؛ وكبير موظفي البرامج في مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومستشار السياسة التجارية ومبادرة المعونة لصالح التجارة، في الوفد الدائم لمنتدى جزر المحيط الهادئ؛ ورئيس وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ونائب الممثل الدائم، القائم بالأعمال بالنيابة، بالبعثة الدائمة لنيبال.

11- وشدد المشارك الأول على أن عدد سكان البلدان النامية غير الساحلية يبلغ 553 مليون نسمة، ولكنها لا تمثل سوى 1,2 في المائة من التجارة العالمية. وقال إن تصديق جميع البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية البالغ عددها 26 بلداً على اتفاق تيسير التجارة يدل على التزام قوي. وإن هناك تحديات خطيرة لا تزال قائمة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف العبور، والافتقار إلى

الهياكل الأساسية، وعدم كفاية التنسيق، وعدم كفاءة إدارة الحدود. وقال إنه يشاطر تجارب منغوليا المتصلة بالمرور العابر، مشيراً إلى أن اللجنة الوطنية لتيسير التجارة تضم ممثلين من القطاعين العام والخاص على السواء. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2022، نفذت منغوليا 79,8 في المائة من التدابير التي ينص عليها الاتفاق. وقد أسهم تقييم للاستعداد للتجارة الإلكترونية أجري بدعم من الأونكتاد في الحد الأدنى من الاعتماد، وأتمتة الجمارك، والتجارة اللاورقية.

12- وعرض المشارك الثاني بالتفصيل التقدم المحرز في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، بما في ذلك الترتيبات الإقليمية مثل البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والمرور العابر للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولاحظ المشارك أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال بحاجة إلى الدعم في تنفيذ العديد من التدابير المنصوص عليها في اتفاق تيسير التجارة، مثل التدابير المتعلقة بالنوافذ الوحيدة، والبوابات التجارية، وغير ذلك من تدابير تيسير النقل مثل التدابير المتعلقة بالموانئ والممرات الجافة. وقد سلطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى مزيد من الرقمنة. وتشمل التوصيات في هذا الصدد تحسين التعاون مع القطاع الخاص، وبناء القدرات في مجال جمع البيانات الموثوق بها، وتبادل الخبرات. وشدد المشارك على أنه، حتى لو نفذت البلدان النامية غير الساحلية الاتفاق تنفيذاً كاملاً، فإنها لا تزال بحاجة إلى الاعتماد على البلدان المجاورة؛ ولذلك، فإن الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر ضرورية.

13- وسلط المشارك الثالث الضوء على إمكانية استخدام الموارد الإقليمية لتحقيق المزيد. وتشمل مبادرات تيسير التجارة، الملتزمة بالتحسين الطويل الأجل، مبادرة المعونة لصالح التجارة، واستراتيجية للتجارة الإلكترونية، وخريطة طريق. وذكر المشارك أن استراتيجية التجارة الإلكترونية لمنطقة المحيط الهادئ تدعم إصلاح تيسير التجارة، وهو أولوية في منطقة المحيط الهادئ، مع مبادرات إقليمية متعددة مبنية على شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

14- وناقش المشارك الرابع التقدم المحرز في مسار طرائق العمل المعجلة للدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا) قبل المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في أنتيغوا وبربودا في أيار/مايو 2024. وسلط المشارك الضوء على إصلاحات تيسير التجارة على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وقال إن الأولويات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية تشمل التحول الرقمي، واللجان الوطنية لتيسير التجارة، والنوافذ الوحيدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرقمنة وزيادة التنسيق أمران ضروريان للتخفيف من آثار تغير المناخ.

15- وشدد المشارك الخامس على أهمية مرونة التنفيذ بموجب اتفاق تيسير التجارة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وعلى أن ثمة حاجة إلى المساعدة لأن الإخطار في هذا الصدد شكل تحدياً في العديد من هذه البلدان. ورأى أن التحديات الأخرى تشمل التحديات المتعلقة بتكاليف التوصيلية، والافتقار إلى الهياكل الأساسية، والبعد، والعزلة، والافتقار إلى القدرة التقنية، وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا، وصعوبة تحديد الاحتياجات والمانحين المحتملين. وأوصى المشارك بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى الفئات الضعيفة مثل النساء، وكذلك على بناء القدرة على الصمود والإمداد المحلي. وتناول الخسائر والأضرار المرتبطة بقابلية التأثر بتغير المناخ وناقش كيفية تعويض أقل البلدان نمواً.

16- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد ممثل لأمانة الأونكتاد على أهمية تعيين منسقين للمرور العابر بموجب اتفاق تيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛ واستخدام المعايير الدولية؛ واستعراض مؤهلات الاقتصادات القابلة للتأثر للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ودعم تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة؛ وسد الفجوة الرقمية في

العديد من الاقتصادات الضعيفة. وشدد أحد الخبراء على أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية للجان الوطنية لتيسير التجارة والقطاع الخاص، وشدد على الدور المحوري للمؤسسات التعليمية في دعم جهود الشركاء الإنمائيين في مجال بناء القدرات. وأشار ممثل لأمانة الأونكتاد إلى توصية الأونكتاد التي تدعو إلى إدراج الأوساط الأكاديمية ضمن أعضاء اللجنة، وسلط الضوء على الدعم المقدم إلى الاقتصادات القابلة للتأثر من خلال برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة، بما في ذلك أدوات الأونكتاد مثل أداة تعقب الإصلاح ونظام أسيكودا لأتمتة الجمارك، وبوابات التجارة.

3- تيسير التجارة وتنسيقها

17- لدى عرض هذه المسألة، سلط ممثل لأمانة الأونكتاد الضوء على الالتزام بإنشاء لجنة وطنية معنية بتيسير التجارة بموجب المادة 23-2 من اتفاق تيسير التجارة، وشدد على أهمية التنسيق في الإصلاحات الوطنية لتيسير التجارة. وقال إن المادة 8 المتعلقة بالتعاون بين الوكالات الحدودية توسع نطاق التنسيق ليشمل الوكالات بين البلدان ذات الحدود المشتركة. ولا تحدد المواد تكوين اللجان، ومع ذلك فإن مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التنسيق يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق الإصلاحات على النحو الأمثل. وتشير دراسة استقصائية عالمية عن التجارة اللاورقية إلى أن مستويات مختلفة من التنسيق متخلفة عن مستوى إنشاء اللجان. وفي هذا السياق، تشير المادة 2-1 إلى المشاورات ليس بين الوكالات فحسب، بل أيضاً مع التجار والأطراف المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين. ولذلك، يجب اختيار أعضاء اللجان من القطاعين العام والخاص على السواء، ولا سيما من الكيانات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود. وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش الثالثة: ممثل الأمانة الدائمة للجنة الوطنية لتيسير التجارة في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة بمدغشقر؛ ومستشار تيسير التجارة في شعبة تنمية الأسواق بمركز التجارة الدولية؛ ورئيس وحدة تيسير التجارة في شعبة التجارة والاستثمار باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وموظف مشاريع في الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن.

18- وشدد المشارك الأول على الدور المحوري لخريطة طريق متطورة لتنفيذ تيسير التجارة كأساس للتنسيق المستدام والدينامي للإصلاحات التي لا غنى عنها في تحقيق مختلف المعالم الرئيسية، استناداً إلى العضوية المحددة تحديداً جيداً للقطاعين العام والخاص في اللجان الوطنية لتيسير التجارة. وقال إن مبادرات تيسير التجارة في مدغشقر تشمل إنجاز تحليل منسق للثغرات في إدارة الحدود؛ وإنشاء الخط الأخضر للجمارك 360، ومرصد لوقت التخليص الجمركي، وبوابة للمعلومات التجارية؛ وتنفيذ المشغلين المعتمدين ومشاريع الشهادات الإلكترونية بشأن المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية؛ ونشر أداة تعقب الإصلاح التي صممها الأونكتاد. وترتبط هذه الأخيرة بخريطة الطريق، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق الوطني، مع كون أداة التعقب ذات أهمية حاسمة في تعزيز الهيكل التعاوني للجنة الوطنية لتيسير التجارة في مدغشقر وأتمتته وتحسينه إلى المستوى الأمثل، وإدارة الجهود التعاونية للوفاء بالمواعيد النهائية لتنفيذ تدابير الفئة جيم، ورصد مؤشرات الأثر والأداء في إطار خريطة الطريق، وإدارة أنشطة التنسيق بين المانحين المتصلة بتيسير التجارة. ولدى تعزيز أنشطة التنسيق، استفادت اللجنة من بناء القدرات والمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، مثل الدورات التدريبية الإلكترونية بشأن تيسير التجارة، وتوجيه اللجان، والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر المشارك أن اللجنة نظمت أنشطة لزيادة الوعي بأهمية التنسيق في جميع مناطق الموانئ والمطارات؛ واضطلعت بدور نشط في تنسيق الأنشطة الرامية إلى تتبع أسباب الحواجز غير الجمركية التي أبلغ عنها القطاع الخاص من خلال آلية الإنذار بالعقبات التجارية.

19- وعرض المشارك الثاني أداة التجارة الصغيرة النطاق عبر الحدود التي تدعم تنسيق تيسير التجارة الحدودية فيما بين المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بتجارة

السلع والخدمات المشروعة التي تستعصي على الأطر التنظيمية. وقال إن التجار العاملين في التجارة الصغيرة عبر الحدود هم في الغالب من الفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء، وكثيراً ما تُصنَّف هذه التجارة على أنها غير رسمية، وكثيراً ما تندرج تحت قواعد الصغائر الوطنية. ومن المهم التمييز بين هذا النوع من التجارة والأنشطة غير المشروعة. ولاحظ المشارك أن مركز التجارة الدولية ينسق مع رابطات الحدود ويساعدها في الدعوة إلى التجارة الصغيرة النطاق عبر الحدود ودعمها رسمياً. ويتطلب تيسير هذه التجارة وتنظيمها تنسيقاً على "كامل الحدود" في مواءمة السياسات واللوائح عبر الوكالات الحدودية، لضمان الاتساق والوضوح للتجار، واستراتيجيات تعاونية لتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها تعزز أمن الحدود وتحمي التجار الشرعيين من الأنشطة غير المشروعة، وتعزز تدابير مراقبة الحدود من خلال دمج المعارف المحلية والخبرة المهنية، وتحسن الشفافية وتقلل من الأعباء الإدارية، فضلاً عن تعزيز الثقة بين التجار والوكالات التنظيمية.

20- وفصّل المشارك الثالث نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن التجارة الرقمية والمستدامة في عام 2023، مشيراً إلى أن تنفيذ تيسير التجارة والتجارة اللاورقية عبر الحدود (مثلاً التبادل الإلكتروني لشهادات المنشأ) بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يزال أقل من التجارة العامة اللاورقية (مثلاً الإقرارات الجمركية الإلكترونية). واستناداً إلى بحث أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يمكن للتجارة غير الورقية الكاملة عبر الحدود أن تخفض تكاليف التجارة بنسبة تتراوح بين 13 و26 في المائة في المنطقة، وتدفع إلى زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة، وتقلل من خسائر الإيرادات الضريبية الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن التلاعب في الفواتير التجارية بما لا يقل عن 100 مليار دولار سنوياً، وتمكن من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة بنسبة تصل إلى 13 مليون طن سنوياً، أي ما يعادل إنقاذ ما يقرب من 400 مليون شجرة. والاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مثال على التنسيق والتعاون بين البلدان في التعجيل بتنفيذ هذه التجارة. وقد أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أداة لتقييم مدى الاستعداد لهذه التجارة كانت مفيدة فيما بين البلدان المستفيدة في المفاوضات والتحضير لتنفيذ الاتفاق الإطاري. وتُشجَّع البلدان في المناطق الأخرى على الانضمام بصفة مراقب للمشاركة في المناقشات المتعلقة بصياغة الاتفاق الإطاري من أجل زيادة التغطية العالمية.

21- وأبرز المشارك الرابع أهمية مشاركة القطاع الخاص في تيسير التجارة وتنسيقها، وعرض بالتفصيل نتائج دراسة استقصائية أجريت بين أعضاء الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن. فمن بين 41 في المائة من الأعضاء الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية بشأن مشاركة القطاع الخاص، أعرب 84 في المائة عن رضاهم عن التفاعلات مع اللجان الوطنية لتيسير التجارة. وقال إن اقتراحات وردت بشأن تحسين تفاعل القطاع الخاص مع هذه اللجان، من قبيل ما يلي: توفير وظيفة متفرغة للقطاع الخاص في اللجان؛ وضمان دقة أكبر لمواضيع المناقشة؛ ومتابعة بنود جدول الأعمال واستكمالها؛ وضمان إجراءات متابعة أسرع؛ وتغيير رؤساء اللجان بشكل أقل تواتراً، بحيث لا يحد من إنجاز المهام والمساءلة؛ وضمان استعداد القطاع العام لتنفيذ تدابير اتفاق تيسير التجارة في جميع القطاعات ذات الصلة؛ وضمان تنسيق أفضل في الإدارات الوطنية؛ وضمان أن تتجاوز اللجان الوطنية لتيسير التجارة تبادل المعلومات لتكون قادرة على معالجة التغييرات وسنها.

4- أدوات الأونكتاد لتيسير التجارة الرقمية

22- لدى تقديم هذه المسألة، ناقش ممثل لأمانة الأونكتاد نظام أسيكودا وغيره من أدوات تيسير التجارة الرقمية، وسلط الضوء على الطابع المتطور للحلول الإلكترونية وشجع على اعتماد تكنولوجيا

المعلومات. وكان من بين المشـــاركين في حلقة النقاش الرابعة: نائب مدير دائرة الجمارك في وزارة المالية بجمهورية مولدوفا؛ وموظف أقدم للشؤون الاقتصادية في برنامج أسيكودا، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بالأونكتاد؛ ورئيس الجمارك والمكوس في وكالة الإيرادات بناميبيا؛ وممارس في بوابة المعلومات التجارية وخدمات القيمة المضافة لتيسير التجارة في وكالة الشبكة التجارية بكينيا.

23- وناقش المشارك الأول السياسة المتبعة في جمهورية مولدوفا لإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي ومواءمتها مع متطلبات الاتحاد الأوروبي. وشـدد على دور دائرة الجمارك في تيسـير تصـدير السلع الزراعية من أوكرانيا وحركة المساعدات الإنسانية. وقدم المشارك تفاصيل عن مشروع من مرحلتين نُفِّذ بالتعاون مع الأونكتاد؛ وأوضح أن المرحلة الأولى ركزت على رقمنة معالجة الشحنات الشخصية قبل الوصـول، والمرحلة الثانية سـعت إلى أتمتة عمليات إدارة القرار، وتعزيز شـفافية التخليص الجمركي من خلال لوحة معلومات تجارية، وتعزيز بيئة خالية من الورق لزيادة الكفاءة. ويتسـم الإطار الاسـتراتيجي للتعاون الجمركي مع الاتحاد الأوروبي بأهمية حاسـمة في تعزيز المرور العابر وتيسـير التجارة بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المرور العابر للبضـائع من أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وتماشـياً مع المتطلبات الوطنية ومواصـفات نظام المرور العابر المحوسـب الجديد، ينصـب التركيز على تعزيز الإشـراف والرصـد الجمركيين، إلى جانب دعم مشـاريع الرقمنة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود. وعلى العموم، تُعطى الأولوية لتعزيز العمليات الجمركية من خلال الرقمنة والتعاون، لتيسير التجارة بين جمهورية مولدوفا وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي.

24- وتناول المشـارك الثاني بالتفصـيل دور نظام أسـيكودا في بناء نوافذ إلكترونية وحيدة للتجارة. وأشار إلى أهمية اتفاق تيسير التجارة، فناقش استراتيجية تنفيذ النافذة الوحيدة، مؤكداً على مشاركة أصحاب المصلحة، والتفاني من القمة إلى القاعدة، والموارد المالية، وإشراك قطاع الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، والخبرة الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الضوء على فوائد مثل تعزيز الإيرادات الحكومية والأمن، ونقل المعرفة، والتصدي للفساد، وتحسين التجارة من خلال الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت، فضلاً عن الفوائد البيئية.

25- وسلطت المشاركة الثالثة الضوء على الكيفية التي أدت بها المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد دوراً هاماً في دعم ناميبيا، بما في ذلك استخدام أداة تعقب الإصلاح التي صممها الأونكتاد لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة. وذكرت أن ناميبيا حققت إنجازات وتقدماً ملحوظين في التنفيذ، مثلاً من خلال الشـروع في دراسـة للإفراج الزمني وتوقيع إدارات الجمارك على اتفاق اعتراف متبادل. وأفادت بأن أداة التعقب وفرت فوائد مثل الرصـد في الوقت المناسـب، والتذكير بالمهام، وسـهولة الوصـول إلى التقارير، وواصلت ناميبيا استخدامها بفعالية لتسريع التنفيذ وتنسيق الجهود بين أصحاب المصلحة. وأخيراً، سلطت المشاركة الضوء على أهمية أداة التعقب والهياكل الحكومية الفعالة في تيسير تنفيذ الاتفاق وتحقيق أهداف تيسير التجارة.

26- وشـددت المشـاركة الرابعة على أهمية بوابة المعلومات التجارية التي أنشـأها الأونكتاد في كينيا، وكانت بمثابة نقطة خدمات شـاملة للمعلومات الوطنية عن التجارة عبر الحدود، تسـاعد الأعمال التجارية في التغلب على الحواجز التجارية المتصلة بالوثائق. وأشارت إلى أن البوابة تكمل أتمتة العمليات التجارية في كينيا، وتعطي الأولوية للشـفافية والمسـاءلة من خلال اسـتعراض متسـق للبيانات. ويكفل التعاون مع المؤسـسـات الأخرى مواءمة المعلومات المنشـورة. وشـددت المشـاركة على الإنجازات التي تحققت في استخدام البوابة، مثل الإجراءات التي وُضِعت لمختلف القطاعات والسلع الأساسية، مما أدى إلى خفض التكاليف والوقت، بما في ذلك التكاليف المفروضـة على التجار التي لا يدعمها القانون. وأوضـحت أن التحديات في استخدامها تتعلق بالترتيبات المؤسسية والاستدامة والتنسيق بين الوكالات الحكومية. وأضافت

أن عوامل النجاح تشمل الهياكل الحكومية الفعالة، والاتصالات المعينة للمؤسسات، وثقة المستعملين، وتعاون القطاع الخاص، والنشر والاتصالات بانتظام. وأخيراً، أشارت المشاركة إلى التحدي المتمثل في محدودية التمويل الحكومي، الذي يشمل التنفيذ الأساسي والصيانة، مع اتخاذ مبادرات إضافية تتطلب مساعدة مالية أكبر. وفي هذا الصدد، قالت إن كينيا اتصلت بالشركاء الإنمائيين، وحصلت على معونة من قبيل الدعم التقني من الأونكتاد، ولكن هناك حاجة إلى تمويل إضافي لبعض التحسينات، بما في ذلك فيما يتعلق بالأتمتة وتكامل ردود فعل أصحاب المصلحة.

27- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار المشاركون، رداً على سؤال عما إذا كان يمكن اعتبار التنفيذ الجزئي تنفيذاً مرضياً وفقاً للمواعيد النهائية المبلغ عنها، إلى أنه على الرغم من وجود مرونة فيما يتعلق بتمديد المواعيد النهائية بموجب اتفاق تيسير التجارة، فإن على الحكومات أن تسعى إلى التنفيذ الكامل بحلول المواعيد النهائية المبلغ بها، وشددوا في هذا الصدد على أهمية تبادل الخبرات ومعالجة العقبات. وأشار أحد المندوبين إلى تأثير الجائحة على نشر النافذة الوحيدة، مما أدى، في بعض الحالات، إلى زيادة الدعم للنوافذ الوحيدة والتعجيل بالأتمتة. وأشار أحد المشاركين، فيما يتعلق بإدارة عدد كبير من مشاريع الرقمنة بموارد محدودة، إلى أن التركيز في جمهورية مولدوفا ينصب على تبسيط الإجراءات الجمركية ورقمنتها مع تحسين الهياكل الأساسية، لأن هذه الأخيرة تمثل أحد التحديات الرئيسية، وأن جمهورية مولدوفا تعمل مع شركاء دوليين مثل الأونكتاد من خلال بناء القدرات، وتحليل المخاطر، وإدارة الحدود، لضمان التدفق السلس للبضائع. وقدم أحد المندوبين بالتفصيل مبادرات في ألبانيا بشأن نظام جديد محوسب للمرور العابر يتماشى مع متطلبات الاتحاد الأوروبي ونظام متكامل لإدارة التعريفات، وأبرز أهمية التعاون الدولي والعمل مع منظمات مثل الأونكتاد، مشدداً على دور نظام أسيكودا في التمكين من الجمارك والاتصالات اللاورقية، فضلاً عن مشروع أسيهوب الذي يهدف إلى تبسيط تجهيز الشحنات البحرية، وتوفير الوصول إلى مجموعات بيانات أكبر لتحليل المخاطر، وتمكين استهداف الشحنات بشكل أفضل ويؤدي إلى معلومات أكثر ثراء من أجل تقييم المخاطر المستنير واتخاذ قرارات أكثر فعالية؛ وشدد المندوب أيضاً على قيمة مشاركة أصحاب المصلحة، ودور الأتمتة في تنفيذ النوافذ الوحيدة، والفوائد المكتسبة من المشاريع الجديدة في تعزيز تيسير التجارة.

5- تيسير التجارة والقضايا الناشئة

28- لدى تقديم هذه المسألة، أشار ممثل لأمانة الأونكتاد إلى المواضيع الأربعة التي سيجري تناولها أثناء المناقشة، وهي: اتفاق تيسير التجارة، بما في ذلك القضايا التي تتجاوز نطاقه الأصلي؛ وأهمية تيسير التجارة والنقل الذكيين مناخياً في معالجة القضايا المتعلقة بالمناخ؛ وأداء الممرات والممرات المستدامة؛ وأثر سندات الشحن الإلكترونية. وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش الخامسة: رئيس لجنة تيسير التجارة، بمنظمة التجارة العالمية؛ وموظف للشؤون الاقتصادية، بقسم تيسير التجارة، فرع لوجستيات التجارة، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بالأونكتاد؛ ورئيس قسم النقل، فرع لوجستيات التجارة، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بالأونكتاد؛ ورئيس قسم السياسات والتشريعات، فرع لوجستيات التجارة، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بالأونكتاد.

29- وشدد المشارك الأول على ضرورة تكييف تيسير التجارة مع سيناريوهات التجارة الدولية المتغيرة والتصدي لتحديات التنفيذ في البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بالثغرات في المساعدة التقنية. وتم الاعتراف بتيسير التجارة كأداة قيِّمة في معالجة القضايا العالمية من قبيل الشواغل البيئية والتأهب للكوارث، فضلاً عن ضمان سلاسل قيمة قادرة على الصمود والتمكين الاقتصادي للمرأة. وتكمن الفرص في مجالات من قبيل الرقمنة والتجارة الإلكترونية ودعم المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وعلى الصعيد الوطني، راكمت اللجان الوطنية لتيسير التجارة خبرات وتعليقات قيّمة، وأشار المشارك إلى أن اتفاق تيسير التجارة "المعزز" يمكن أن يعالج احتياجات قطرية معينة. وأخيراً، شدد على أهمية تيسير الاستثمار في معالجة قيود الهياكل الأساسية المتصلة بتيسير التجارة.

30- وناقش المشارك الثاني تيسير التجارة الذكية مناخياً. وبالنظر إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الكبيرة من تجارة السلع ونقلها، قال إن الهدف هو تحويل الممارسات التجارية وتخفيف الآثار البيئية والحد منها. وإن تيسير التجارة الذكية مناخياً يركز على تحسين الإجراءات لتقليل الوقت والتكاليف والانبعاثات. ومن خلال المواءمة والتبسيط والتوحيد والتحديث، يمكن أن تصبح الإجراءات التجارية أكثر كفاءة وملاءمة للبيئة. وأكد أن التكنولوجيا، ولا سيما مبادرات الرقمنة مثل النوافذ الوحيدة وبوابات المعلومات التجارية، تكتسي أهمية حاسمة في تبسيط العمليات وتقليل الأعمال الورقية إلى أدنى حد وتعزيز الأتمتة. واقترح المشارك توصيات في مجال السياسة العامة من قبيل الاستثمار في الرقمنة، وتعزيز قابلية التشغيل البيني للنظم، والإعداد لصكوك التجارة العالمية التي تعالج القضايا البيئية. وقد أجرى الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحليلات في هذا الميدان، وسيواصل دعم البلدان من خلال إجراء مزيد من البحوث والمساعدة، بما في ذلك تبسيط تيسير التجارة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنفيذ الحلول الرقمية مثل أداة تعقب الإصلاح التي صممها الأونكتاد، ونظام أسيكودا، وبوابات المعلومات التجارية.

31- وناقش المشارك الثالث الدور الحاسم للممرات في إدماج تدابير تيسير النقل والتجارة، وربط تنمية الهياكل الأساسية المادية بالهياكل الأساسية غير المادية، بما في ذلك تيسير التجارة. وقال إن النجاح في تطوير الممرات يتطلب إطاراً مؤسسياً للحوكمة والإدارة، مع كون الكفاءة وخفض التكاليف محركين رئيسيين. ورأى أن تيسير التجارة الذكية مناخياً أمر أساسي في الحد من الوقت واستهلاك الطاقة، وأن مراصد النقل على طول الممرات تساعد على رصد الأداء وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية. وذكر المشارك أن الأونكتاد يؤدي دوراً هاماً في تعزيز القدرة المؤسسية؛ ومن ثم ينبغي أن يكون الأونكتاد قادراً على تعزيز القدرة المؤسسية؛ وتطوير الممرات من خلال نهج إداري وإطار تنظيمي؛ وتعزيز الاستدامة والشمولية والاعتبارات الجنسانية؛ ودعم تطوير الهياكل الأساسية والخدمات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأخيراً، قدم المشارك أمثلة عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في إنشاء ممرات مستدامة، مثل ممر الطريق العابر للصحراء والممر الشمالي والممر الأوسط في شرق أفريقيا.

32- وفصّل المشارك الرابع التطورات القانونية المتعلقة بمعادل إلكتروني لسند شحن قابل للتداول، وهو وثيقة رئيسية في التجارة الدولية. وقال إن الناقلين العالميين التزموا بزيادة استخدام سندات الشحن الإلكترونية زيادة كبيرة، غير أنهم في معظم الولايات القضائية لم يستفيدوا بعد من الاعتراف القانوني بأنها مكافئة تماماً للمستندات الورقية. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مثلاً، أُعِد مشروع قانون بشأن هذه المسألة؛ ويمكن أن يؤدي التنفيذ إلى زيادة استخدام سندات الشحن الإلكترونية، مما يقلل إلى حد كبير من المشاكل المتعلقة بالتأخيرات المكلفة في إرسال الوثائق وفي الموانئ، التي تفاقمت أثناء الجائحة. ويمكن أن يسهم الانتقال من استخدام الوثائق الورقية أيضاً في الاستدامة البيئية عن طريق الحد من حالات التأخير وما يرتبط بها من انبعاثات غازات الدفيئة. وتعمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على وضع صك قانوني جديد بشأن مستندات نقل متعدد الوسائط قابلة للتداول يهدف إلى إقرار الاعتراف القانوني بهذه المستندات، على غرار سندات الشحن البحرية القابلة للتداول. ومن المهم ضمان أن مُرسَل إليه نهائي في دعوى شحنة ضد متعهد نقل متعدد الوسائط محمي بمعايير دنيا إلزامية لمسؤولية الناقل، كما هو معمول به حالياً بالنسبة للدعاوى المقدمة بموجب سندات الشحن القابلة للتداول. وشجع المشارك جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بنشاط في المداولات، وشدد على

الحاجة إلى تعزيز قابلية التشغيل البيني للنظم وتبسيط العمليات التجارية من أجل تسويق السلع بطريقة ملائمة للبيئة.

33- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، سلط أحد الخبراء الضوء على اقتراح لتبادل المعلومات مقدم من كولومبيا. وأبرز أحد المشاركين أهمية استكشاف المواضيع الناشئة، وفهم صلاتها بتيسير التجارة، والاعتراف بأوجه القصور في اتفاق تيسير التجارة. وأشار ممثل لأمانة الأونكتاد إلى أهمية مراعاة الانبعاثات المرتبطة بالعمليات الحاسوبية والرقمية، وأهمية ضمان السلامة المادية للهياكل الأساسية للنقل في ظل تغير المناخ من خلال إجراءات تكيف فعالة تشمل التمويل وبناء القدرات. واقترح الرئيس إنشاء أداة بسيطة للبلدان من أجل قياس الفوائد الملموسة للاستثمارات، وشدد على الحاجة إلى البيانات والأدلة لدفع العمل في هذا المجال.

6- آفاق المستقبل

34- في الاجتماع غير الرسمي الأخير للدورة، سلط ممثل لأمانة الأونكتاد الضوء على ثلاث نقاط تربط الدورة بمنتدى سلاسل الإمداد العالمية المقبل. أولاً، أهمية قدرة سلاسل الإمداد على الصمود، حيث إن اضطرابات سلاسل الإمداد يمكن أن تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي، ولا سيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن المهم أن نتعلم من الأزمات الأخيرة أن عدم التوافق بين العرض والطلب يمكن أن يؤدي إلى انقطاعات كبيرة وارتفاع أسعار الشحن. ثانياً، التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، حيث إن الاضطرابات المرتبطة بتغير المناخ أكبر من اضطرابات سلاسل الإمداد، وهناك حاجة إلى الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مما يقلل بدرجة كبيرة من الانبعاثات من النقل البحري؛ ويقوم الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، بتقييم أثر التخفيف ومساعدة البلدان في معالجة آثار وتكاليف التخفيف من خلال حلول وتدابير تيسير التجارة. ثالثاً، الحلول الرقمية، التي يمكن أن تساعد البلدان، مثل النوافذ الوحيدة، وأتمتة الجمارك، وبوابات المعلومات التجارية، والتوقيعات الرقمية، والموانئ الذكية.

35- وبالإضافة إلى ذلك، قدم ممثل لأمانة الأونكتاد إلى المشاركين إحاطة عن منتدى سلاسل الإمداد العالمية، الذي يستجيب لمبادرة بريدجتاون والحاجة، التي أكدتها برمادوس في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى معالجة الاضطرابات المتعددة في سلاسل الإمداد العالمية بسبب الأزمات الأخيرة والآثار الكبيرة على البلدان النامية، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات سياسية لتعزيز التأهب والاستجابة في أوقات الأزمات. وأفاد بأن الأهداف الثلاثة لمنتدى سلاسل الإمداد العالمية تتمثل في نقل المعرفة، مع التركيز على الحلول؛ وخلق التآزر، من خلال إقامة الشبكات وتبادل أفضل الممارسات ودراسات الحالات الإفرادية؛ والتوفيق من أجل التعاون، لتلبية احتياجات البلدان النامية. وقال إن الجلسات الرفيعة المستوى ستُنظَّم في إطار أربعة مواضيع رئيسية، هي: النقل وقدرة اللوجستيات على الصمود؛ وتغير المناخ والتحول في مجال الطاقة؛ والرقمنة والنزعة الإقليمية؛ واللجان الوطنية لتيسير التجارة. وسينصب التركيز بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية وتمكين المرأة في سلاسل الإمداد. وستوفر نتائج المنتدى مدخلات للاجتماعات اللاحقة ولوضع برامج جديدة من أجل بناء القدرات.

36- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أبرز رئيس الجلسة أن منتدى سلاسل الإمداد العالمية سيتيح فرصة لمناقشة كيفية المتاجرة والإنتاج والاستهلاك بشكل أفضل وأكثر ذكاء، والنظر إلى التجارة بطريقة أكثر قدرة على الصمود. وأثنى عدد قليل من المندوبين على تقاسم المعارف خلال الدورة. وأبرز أحد المندوبين أن المكسيك تهدف إلى أن تفصّل في المنتدى التقدم المحرز في دراسة سلسلة الإمداد لصناعة السيارات، فيما يتعلق بالسيارات الكهربائية. وأشار أحد المندوبين إلى الحاجة إلى مساعدة تقنية إضافية يقدمها الأونكتاد في توغو بشأن بوابات المعلومات التجارية، واستراتيجيات تعبئة الموارد من أجل تنفيذ

تدابير الفئة جيم، وبناء قدرات اللجنة الوطنية لتيسير التجارة، وأشار ممثل للأمانة في هذا الصدد إلى أن الأونكتاد يقدم دورات تدريبية للتعلم الإلكتروني بشأن تيسير التجارة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك في توغو، بالتعاون مع البنك الدولي؛ وقدم المساعدة في تصنيف الالتزامات بموجب اتفاق تيسير التجارة؛ ويمكن أن يقدم المساعدة في تنفيذ بوابة المعلومات التجارية. وأبرز رئيس الدورة أن استدامة اللجان الوطنية لتيسير التجارة مسألة شائعة في العديد من البلدان. وأشار أحد المندوبين إلى الدعم المقدم من الأونكتاد في جمهورية مولدوفا بشأن حلول الأتمتة والرقمنة والتحديث، وقال إنه يرحب بتقديم مزيد من المساعدة في مجال تعزيز الرقمنة والأتمتة والتحديث في دائرة الجمارك. وشدد ممثل لأمانة الأونكتاد على التقدم الكبير المحرز في جمهورية مولدوفا فيما يتعلق بنظام أسيكودا، وعلى أن أدوات الأونكتاد والتدريب على الإنترنت يتبعان نهجاً تنسيقياً مشتركاً بين الوكالات ساعد في نجاح عمل اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

37- وقدم الرئيس ستة استنتاجات رئيسية من المناقشات. أولاً، هناك تقدم مطرد لإصلاحات تيسير التجارة؛ وقد أسهم تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في زيادة تدفقات التجارة العالمية بنسبة 1,17 في المائة ومكاسب الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,12 في المائة. ويظهر التطور الإيجابي في التنفيذ بين جميع مجموعات البلدان في الزيادة الإجمالية في معدل تنفيذ التدابير العامة وتدابير تيسير التجارة الرقمية، بأكثر من 6 نقاط مئوية في الفترة 2021-2023، حسبما لوحظ من خلال الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة. غير أن جني الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتيسير التجارة ليس كاملاً وهناك حاجة إلى زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم الاقتصادات الضعيفة ذات معدلات التنفيذ المنخفضة. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى ضمان عدم تأثر دعم التنفيذ الإقليمي تأثراً سلبياً بالقواعد المتعلقة بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية التي قد تمنع البلدان في منطقة ما من الاستفادة من الدعم. وأخيراً، أُحرِز تقدم في إصلاحات وأداء تيسير التجارة خلال الجائحة، حيث تباطأت العمليات أثناء الجائحة، ومع ذلك تم أيضاً إثبات فوائد التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بالرقمنة، في ضمان التجارة الخالية من الاحتكاك، وتم توليد الدافع لإجراء إصلاحات مهمة يمكن أن تفيد في المستقبل بشكل خاص تسهيل الشحنات الإنسانية وشحنات الإغاثة. ثانياً، يُعتبَر القطاع الخاص من أصحاب المصلحة الأساسيين ويجب اعتباره شريكاً رئيسياً في تنفيذ إصلاحات ناجحة لتيسير التجارة تفضي إلى إجراءات تجارية عبر الحدود تتسم بالكفاءة والشفافية ويمكن التنبؤ بها، بهدف خفض تكاليف المعاملات وتأمين الحدود. ويجب أن يركز تنفيذ تيسير التجارة على فلسفة مربحة للجميع تستند إلى نهج شراكة بين القطاعين العام والخاص يتطلب مشاركة نشطة ومستدامة من كلا القطاعين العام والخاص، بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يعود تيسير التجارة بالفائدة على جميع أجزاء القطاع الخاص، كما يجب أن يعمل اتفاق تيسير التجارة لفائدة المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي هي محركات التنمية الاقتصادية في كثير من الاقتصادات. وبالإضافة إلى ذلك، لما كان صغار التجار عبر الحدود والنساء التاجرات في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً يمثلون أكثر من 50 في المائة من حجم التجارة في التجارة عبر الحدود وحصة كبيرة من العمالة الوطنية، فإن تصميم وتنفيذ الإجراءات الخاصة بهؤلاء التجار أمر بالغ الأهمية، من خلال نظم تجارية مبسطة تيسر أنشطتهم الاقتصادية وتعزز أيضاً جوانب مراقبة الحدود وإدارة المخاطر والشفافية. وأخيراً، يمكن لهذه الخطوات أيضاً أن تخلق فرصاً على الحدود لتعزيز أهداف التنمية البشرية. ثالثاً، يُعَدّ التنسيق من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمراً أساسياً في إحراز تقدم في تيسير التجارة، وزيادة تبسيط سلاسل الإمداد والقيمة العالمية وجني الفوائد الاجتماعية – الاقتصادية للتجارة الدولية بالكامل في جميع البلدان وبين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك ممثلو صغار التجار عبر الحدود، وينبغي اعتباره أولوية في جميع مراحل التجارة عبر الحدود. وعلى الصعيد المحلي، يعتبر التنسيق في مراكز

المقاصة والمعابر الحدودية أمراً أساسياً؛ وفي هذا الصدد، يمكن تعزيز إنشاء لجان حدودية ولجان مشتركة عابرة للحدود، كما أن بناء القدرات والمساعدة التقنية ضروريان لجعل الإجراءات الحدودية أكثر كفاءة. وعلى الصعيد الوطني، لاحظ المشاركون أنه لكي تنجح اللجان الوطنية لتيسير التجارة في تيسير تنسيق وتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، ثمة حاجة إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من القطاعين العام والخاص على السواء، وينبغي ربطها بالأنشطة الميدانية على الحدود. ويعتمد نجاح اللجان أيضاً على الدعم السياسي الرفيع المستوى والتوجيه في مجال السياسة العامة، وينبغي دعمها في تنفيذ ولاياتها بكفاءة؛ وفي البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، يمكن أن يعني ذلك الحاجة إلى المساعدة من المانحين الدوليين والمجتمع الإنمائي. وعلى الصعيد الإقليمي، ثمة حاجة إلى التنسيق للمساعدة في زيادة كفاءة التجارة عبر الحدود والتكامل الإقليمي. وقد أنشأت عدة جماعات إقليمية لجاناً إقليمية لتيسير التجارة تركز على تحديد وتنفيذ نهج مشتركة لتيسير التجارة، وتحتاج هذه اللجان إلى العمل بشكل وثيق مع اللجان الوطنية، لضمان جهود التنسيق التكميلية؛ والقطاع الخاص شريك حاسم لهذه اللجان. وعلى الصعيد الدولي، يكتسي تنفيذ اتفاق تيسير التجارة أهمية حاسمة لنمو التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية. وقد شجع المشاركون جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على التصديق على الاتفاق، وشجعوا المراقبين وبلدان أخرى على مراعاة أحكامه قدر الإمكان. ويتعين على البلدان أن تعجل بتنفيذ الاتفاق؛ كما يتعين على المانحين والشركاء الإنمائيين التعجيل بتقديم المساعدة إلى الاقتصادات الضعيفة؛ ومن المهم بنفس القدر تنفيذ الاتفاقات والمعايير الدولية الأخرى التي تدعم التجارة الدولية، مع مساعدة المانحين والشركاء الإنمائيين في هذه الجهود. وفيما يتعلق بالممرات وشراكات المرور العابر والشحن العابر، أثبتت الشراكات المستهدفة والتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة أهميتها وكفاءتها من حيث الأثر والقيمة مقابل المال عند الاستثمار في الحلول ذات الصلة. وأخيراً، اتفق المشاركون على أن الجهود المستهدفة وبناء القدرات والمساعدة التقنية في هذه المجالات تحتاج إلى مزيد من التشجيع والدعم. رابعاً، أظهرت أزمات سلاسل الإمداد الأخيرة أن الأتمتة والرقمنة عنصران أساسيان في زيادة تيسير التجارة وتأمين التدفقات المستمرة على طول سلاسل الإمداد والقيمة العالمية القادرة على الصمود. وشدد المشاركون على أهمية التخليص الجمركي الآلي وحلول تيسير التجارة مثل نظام أسيكودا، ولا سيما فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رقمنة إجراءات تيسير التجارة أمر بالغ الأهمية لجني فوائد التجارة الإلكترونية عبر الحدود بالكامل. وشدد المشاركون على أن استخدام بوابات المعلومات التجارية يساهم في زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ بالنسبة للتجار بإتاحة المعلومات وفقاً لمتطلبات الاتفاق، وأن النظرة المكتسبة من خلال استخدام البوابات يمكن أن تساعد البلدان في تبسيط إجراءات التجارة عبر الحدود، بهدف خفض تكاليف المعاملات. ولاحظ المشاركون التقدم المحرز في آسيا والمحيط الهادئ بشأن إنشاء إطار قانوني للتجارة اللاورقية عبر الحدود؛ وأشاروا إلى الحلول العملية لتبادل البيانات العابرة، مثل النظام المترابط لإدارة البضائع العابرة، الذي يُنفَّذ في بلدان غرب أفريقيا؛ وشجعوا الجهود التي يتعين بذلها لتنفيذ هذه الحلول على الصعيد العالمي، بهدف القضاء على التقاط البيانات المتكررة على طول سلسلة من سلاسل الإمداد. وأخيراً، شجع المشاركون على بذل مزيد من الجهود للتعجيل بتنفيذ حلول إلكترونية أخرى لتيسير التجارة الدولية، مثل سندات الشحن الإلكترونية. خامساً، يشكل النقل الدولي مساهماً هاماً في التصدي لتغير المناخ، ويمكن أن تساعد سلاسل قيمة عالمية فعالة على تحقيق تخصيص فعال للموارد، بما في ذلك فيما يتعلق بالتقليل إلى أدنى حد من الانبعاثات في عمليات الإنتاج المعولمة. ولاحظ المشاركون أن تيسير التجارة، ولا سيما من خلال الأتمتة والرقمنة، يمكن أن يسهم في الحد من الانبعاثات. وأخيراً، لاحظ المشاركون أن الأونكتاد وغيره من الشركاء الدوليين يمكنهم مواصلة العمل بشأن البحث عن حلول ذكية مناخياً لتيسير التجارة وتنفيذها، كما يمكنهم دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال الرصد والقياس، وكذلك في تنفيذ الحلول لتلبية

المتطلبات الدولية. سادساً، ساعدت القضايا التي أثيرت خلال المناقشات على إبراز الحاجة إلى مزيد من التبادلات والمشـاركة فيما يتعلق بجدول أعمال تيسـير التجارة 2,0 وكيف يمكن لتنفيذ تيسـير التجارة أن يساعد في تحسين لوجستيات التجارة المتكاملة، واستكشاف كيف يمكن لسلاسل الإمداد والقيمة العالمية أن تصـبح قادرة على الصـمود وتخدم بشـكل أفضـل احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، على وجه الخصوص، لكي تندمج هذه الاقتصادات بشكل أكبر في التجارة الدولية وتدفع التنمية الاقتصادية لسكانها. ويمكن بلوغ هدف جعل التجارة تقود الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية للجميع من خلال الصـكوك الدولية والأدوات المتاحة ومع الواقع الجديد الذي أعقب أزمة سلسلة الإمداد الأخيرة. وأخيراً، أثنى المشاركون على التنظيم المشترك بين بربادوس والأونكتاد لمنتدى سلاسل الإمداد العالمية، الذي سيعقد في بريدجتاون في أيار/مايو 2024، وشجعوا المجتمع الدولي على المشاركة وشجعوا المانحين الدوليين والشركاء الإنمائيين على المساعدة في مشاركة مندوبين من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

38- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 17 تموز/يوليه 2023، السيد ماثيو ويلسون (بربادوس) رئيساً له والسيد كريستوفر أوتول (كندا) نائباً للرئيس - مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

39- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، أن يقرّ جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/28. وهكذا كان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التنسيق والرقمنة كوسيلة لتيسير التجارة المتسارع والذكي مناخياً.

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

40- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 19 تموز/يوليه 2023، بأن يُعِد نائب الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

ألبانيا
أنغولا
أرمينيا
جزر البهاما
البرازيل
كمبوديا
الكاميرون
الكونغو
كوستاريكا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
إثيوبيا
فيجي
هايتي
الهند
إندونيسيا
كينيا
قيرغيزستان
ليسوتو
مدغشقر
ملاوي
المكسيك
منغوليا
المغرب
ناميبيا
نيبال
نيكاراغوا
نيجيريا
باكستان
بنما
بيرو
جمهورية مولدوفا
الاتحاد الروسي
سيراليون
جنوب أفريقيا
سري لانكا
توغو
ترينيداد وتوباغو
تركيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
أوروغواي
فييت نام
زامبيا
زمبابوي

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

أمانة الكومنولث
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
اتحاد مجالس الشاحنين الأفارقة

* تتضمن قائمة الحضور هذه أسماء البلدان المشاركة المسجَّلة. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/INF.10.

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مركز التجارة الدولية

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

رابطة شركات البريد السريع العالمية

الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن

منظمة القرية السويسرية